

تحليل العلاقة بين الإدخار وتحقيق هدف القضاء على الفقر للتنمية المستدامة في اقليم كردستان - العراق

Analysis Of The Relationship Between Savings And Achieving The Goal Of Poverty Eradication For Sustainable Development In The Kurdistan Region - Iraq

أ.م. د. أيوب أنور حمد سماقه بي

Dr.Ayub A.Hamad smaqa

ayubanwar74@gmail.com

كلية الادارة والاقتصاد/جامعة صلاح الدين/اربيل

الكلمات المفتاحية: الفقر - التنمية المستدامة - الادخار الاجباري

Keywords: Poverty - sustainable development - compulsory saving

المستخلص

اعلنت حكومة إقليم كردستان عن تطبيق سياسة التقشف المالي من خلال تطبيق برنامج الادخار الاجباري الذي أثر بشكل سلبي على الوضع المعاشي لشريحة الموظفين خاصة الدرجات الدنيا، الذين لا تكاد رواتبهم تسد رمق عوائلهم، ان هذه المشكلة اظهرت الحاجة الى دراسة تحليل العلاقة بين هذا البرنامج وتحقيق هدف القضاء على الفقر للتنمية المستدامة في اقليم كردستان- العراق، حيث اشارت النتائج الى ان هدف القضاء على الفقر للتنمية المستدامة بين موظفي القطاع العام في اقليم كردستان- العراق تراجع نتيجة الادخار الاجباري واستمرار تأخير توزيع الرواتب. عرض سياسات الحد من الفقر بين موظفي القطاع العام من خلال اعلان خارطة طريق او كيفية استرجاع هذه القروض للموظفين من حيث الوقت والمبلغ او اقساط استرجاع القرض، وتحديد فوائد هذه القروض.

Abstract

The Kurdistan Regional Government announced the implementation of the policy of financial austerity through the implementation of the compulsory savings program, which negatively affected the living situation of the segment of employees, especially the lower grades, whose salaries barely cover the livelihood of their families, that this problem showed the need to study the analysis of the relationship between this program and achieving The goal of poverty eradication for sustainable development in the Kurdistan Region-Iraq, where the results indicated that the goal of poverty eradication for sustainable development among public sector employees in the Kurdistan Region-Iraq declined as a result of compulsory saving and the continued delay in salary distribution. Presenting poverty reduction policies among public sector employees by announcing a road map or how to recover these loans to employees in terms of time, amount, or loan recovery installments, and determining the benefits of these loans.

المقدمة

اعلنت حكومة إقليم كردستان بموجب القرار رقم (64) الصادر في 2016/2/3 انها ستستقطع جزءاً من راتب موظفيها باستثناء قوات البشمركة والاسايش (الأمن) بسبب الازمة المالية وهو ما عرف بالادخار الاجباري، ويبدأ الاستقطاع من 15% الى 75% مع استقطاع 50% من الراتب التقاعدي للدرجات الخاصة، ورافق هذا الاجراء مع استمرار تأخير توزيع الرواتب، مما أثر بشكل سلبي على الوضع المعاشي لشريحة الموظفين خاصة الدرجات الدنيا، الذين لا تكاد رواتبهم تسد رمق عوائلهم.

مشكلة البحث: تكمن في الغموض الفلسفي للعلاقة بين الادخار وتحقيق هدف القضاء على الفقر

للتنمية المستدامة بين موظفي القطاع العام في اقليم كردستان- العراق.

أهمية البحث: تعود أهمية البحث الى:-

1- كونه أول بحث عن أثر الادخار الاجباري في هدف القضاء على الفقر للتنمية المستدامة بين موظفي القطاع العام في إقليم كردستان - العراق.

2- تكمن أهمية البحث في تحليل المناخ الاقتصادي الذي فرضه الادخار الاجباري و علاقته بهدف القضاء على الفقر للتنمية المستدامة بين موظفي القطاع العام في إقليم كردستان - العراق.

3- يشغل هذا الموضوع حيزاً كبيراً من الاهتمام المحلي في اقليم كردستان العراق.

فرضية البحث: بني البحث على فرضية مفادها، أن الادخار الاجباري له تأثير سلبي واضح على هدف

القضاء على الفقر للتنمية المستدامة بين موظفي قطاع العام في اقليم كردستان-العراق.

أهداف البحث: يهدف البحث الى تسليط الضوء على انعكاسات الادخار الاجباري علي هدف القضاء

على الفقر فضلاً عن دراسة وتحليل أهم عوامل استمرار مشكلة الفقر بين موظفي قطاع العام في اقليم كردستان-العراق، في ضوء الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة.

منهجية البحث: اعتمد البحث، المنهج الاستقرائي لدراسة وتحليل أثر الادخار الاجباري في هدف

القضاء على الفقر للتنمية المستدامة بين موظفي القطاع العام في اقليم كردستان- العراق والمنهج

الاستنباطي لاستخلاص الأثر الأكثر أهمية، الذي يواجه أهداف التنمية المستدامة فيها، في ضوء مفهوم

التنمية المستدامة، ولتحقيق ذلك فقد تم تقسيم البحث الى المحاور الآتية:

المحور الأول: مدخل مفاهيمي. **المحور الثاني:** تحليل طبيعة الادخار الاجباري وعلاقتها بهدف القضاء

على الفقر للتنمية المستدامة بين موظفي القطاع العام وخلص البحث الى جملة من الاستنتاجات و

المقترحات لسياسات الحد من الفقر بين الموظفين في القطاع العام و استدامة الاقتصاد في اقليم

كوردستان-العراق من منظور استراتيجي للمدة 2022 – 2030.

المحور الأول: مدخل مفاهيمي:

اولاً. الفقر: يمثل الفقراء من الناحية الاقتصادية غير القادرة على تلبية الحد الأدنى من احتياجاتها

الأساسية التي تمكنها من الحياة الكريمة (هاشم، و راضي، 2014، 168) وقد عرّف البنك الدولي الفقر

بانه هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة (البنك الدولي، 41، 1990). ان

"مستوى الفقر ارتفع في اقليم كردستان بشكل ملحوظ خلال السنوات الماضية، فمن بين كل

100 مواطناً، هناك 12 مواطناً على خط الفقر، ووفقاً لمعايير البنك المركزي، فان هناك ما يقرب من

680 الف شخصاً من أصل 5,5 ملايين مواطناً في كوردستان، يعيشون تحت خط الفقر ويحصلون على

اجر شهري قدره 105 الف ديناراً عراقياً اي ما يعادل 80 دولاراً. (www.Krso.net)، حسب النتائج العامة لقياس الفقر في العراق لعام 2013، فإن نسبة السكان الذين هم تحت خط الفقر في الاقليم هو (3,8%) في عام 2012 وارتفعت هذه النسبة الى (13,5%) في عام 2016 بسبب الازمة المالية، اي أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني في الإقليم قد ازدادت ولم يحدث أي تحسن او انخفاض في هذه النسبة. (اللجنة الفنية لسياسات التخفيف من الفقر في العراق، النتائج العامة لقياس الفقر في العراق 2013، بغداد، 2013 ص12)، (بيانات وزارة التخطيط، هيئة احصاء اقليم كردستان، بيانات غير منشورة)

ثانياً: التنمية المستدامة: التنمية المستدامة: هي نموذج شامل للأمم المتحدة، تم توصيف مفهوم التنمية المستدامة في تقرير برنتلاند 1987 (منظمة الأمم المتحدة، 2014، 2)، التنمية التي تلبي حاجات الجيل الحاضر دون التأثير على قدرة الأجيال القادمة في تلبية حاجاتهم (مستقبلنا المشترك، 1989، 172)، الاستدامة هي نموذج للتفكير حول المستقبل الذي يضع في الحسبان الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في إطار السعي للتنمية وتحسين جودة الحياة (United Nations، The Sustainable Development Goals Report 2022 .)

2-أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

(United Nations , The2030 Agenda For Sustainable Development,2016)

- 1- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
- 2- القضاء على الجوع و توفير الأمن الغذائي و التغذية المحسنة و تعزيز الزراعة المستدامة.
- 3- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية و بالرفاهية في جميع الأعمار.
- 4- ضمان التعليم الجيد المنصف و الشامل للجميع و تعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
- 5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
- 6- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع و إدارتها إدارة مستدامة.
- 7- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
- 8- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد و الشامل للجميع و المستدام، و العمالة الكاملة و المنتجة، و توفير العمل اللائق للجميع.
- 9- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، و تحفيز التصنيع الشامل للجميع و المستدام، و تشجيع الابتكار.
- 10- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان و فيما بينها.
- 11- جعل المدن و المستوطنات البشرية شاملة للجميع و آمنة و قادرة على الصمود و مستدامة.
- 12- الاستهلاك و الإنتاج المسؤولين.
- 13- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ و آثاره.
- 14- حفظ المحيطات و البحار و الموارد البحرية و استخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
- 15- حماية النظم الإيكولوجية البرية و ترميمها و تعزيز استخدامها على نحو مستدام، و إدارة الغابات على نحو مستدام، و مكافحة التصحر، و وقف تدهور الأراضي و عكس مساره، و وقف فقدان التنوع لبيولوجي.
- 16- السلام و العدل و المؤسسات.

17- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. (تنفيذ جدول الأعمال(2030)، -، 2016، 21، Sustainable Development Goals).

3- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

(FAO Regional Offic For Asia and Pacific, 2015..)

- القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام 2030، وهو يُقاس حالياً بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولاراً في اليوم.
- تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام 2030.
- استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030.
- ضمان تمتع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق ملكية الأراضي والتصرف فيها وغيره من الحقوق المتعلقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول عام 2030.

- بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام 2030.
- كفاءة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، عن طريق التعاون الإنمائي المعزز، من أجل تزويد البلدان النامية، ولا سيما البلدان أقل نمواً، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده.
- وضع أطر سياسية سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، استناداً إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الإنساني من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر. (تنفيذ جدول الأعمال 2030، -، 2016، 21).

ثالثاً: الادخار في الراتب:

1- **الراتب:** تعني المبالغ النقدية التي يحصل عليها الموظف لقاء ما يقوم به من اعمال مكلف بها، والمسؤوليات و الواجبات التي تناط به، وبمعدل دفع شهري في الغالب (المعاضيدي، سعيد، 2021:45).

2- **مفهوم الادخار:** يعرف الادخار بأنه ذلك الجزء من الدخل الممكن التصرف به الذي لم ينفق على الاستهلاك (الادريسي، 1986:209) أي ذلك الجزء من الدخل غير المستهلك (سامويلسون و نوردهاوس، 2001:788). ويمكن تقسيم الادخار في الاقتصاد الحديث إلى قسمين:
أ- **الادخار الاختياري VOLUNTARY SAVINGS:** وهو الادخار الحر، الذي يقوم به الفرد بمحض إرادته ورغبته.. أي أن الفرد يقوم به طوعاً واستجابة لإرادته ورغبته (سهو، 2016:3). يعني الادخار الاختياري بان يتقدم الموظف بطلب الى دائرته لاستقطاع نسبة يحددها من راتبه لفترة معينة (سماقة، 2019:20).

ب- **الادخار الإجباري COMPULSORY SAVING**: وهو ادخار يجبر عليه الفرد نتيجة لمقتضيات قانونية أو لقرارات حكومية أو قرارات الشركات (سهو، 2016:3). والادخار الاجباري يعني صدور قرار مركزي باستقطاع نسبة من رواتب الموظفين (ويمكن ان يكون ذلك نصا في مواد قانون الموازنة الاتحادية) على ان يتم اعادة جميع هذه الاستقطاعات فيما بعد كلا او جزءا و حسب الظرف الاقتصادي (خضير، 2014:2). و الحكومة قد تلجأ الى اسلوب الادخار من رواتب الموظفين سواء الادخار الاختياري او الاجباري، و بعد انجلاء الموقف الاقتصادي و تحسن ايرادات الموازنة تستطيع الحكومة أن تعيد الادخار من استقطاعات رواتب الموظفين لصالح المدخرين (سماقة، 2020:2).

رابعا: اسباب تراجع هدف القضاء على الفقر للتنمية المستدامة بين موظفي قطاع العام في إقليم كردستان- العراق:

1- **الادخار الاجباري**: اعلنت حكومة الإقليم في اليوم 2016/2/3 و بموجب القرار رقم (64) (سماقة، 2017:106) انها لن تدفع سوى جزء من رواتب موظفيها بسبب الازمة المالية باستثناء قوات البشمركة والاسايش (الأمن)، وتبدأ النسبة المدخرة من 15% الى 75% مع استقطاع 50% من الراتب التقاعدي للدرجات الخاصة (www.Krso.net)، لكنه و في الحقيقة أدى هذا الأجراء الذي قامت به حكومة الإقليم الى زيادة الفقر بين الموظفين في القطاع العام وتراجع هدف القضاء على الفقر للتنمية المستدامة، للأسباب التالية:

أ- الادخار فوق الطاقة او القدرة الادخارية: نسبة الادخار الاجباري كبيرة و تبدأ من 15% و تصل الى 75%، ان اكثرية الموظفين من الدرجة (4) الى درجة (10)، ليست لديهم القدرة الادخارية لأنه في حال مقارنة راتبهم الشهري مقارنة بالمستوى العام لأسعار السوق فأنها لا تكفي لأدنى مستوى للاستهلاك.

ب- **الادخار خارج ارادة و رغبة المدخر**: ان اكثرية الموظفين من الدرجة (10) الى الدرجة (1)، ليست لديهم الرغبة للادخار، و ذلك لعدم وجود ضمانات تكفل الحفاظ على مبالغ الادخار، ولا وجود لقانون يجبر أو يلزم الحكومة على استعادة مبالغ الادخار لاحقا.

ت- يتم فرض مبالغ الادخار الاجباري بشكل تصاعدي، يتناسب طرديا مع ارتفاع شريحة مبلغ الراتب، أي كلما كان ارتفع مقدار الراتب زادت نسبة الاستقطاع.

ث- تم توزيع (32) راتباً بنظام الادخار الاجباري خلال المدة (2015-2021). (سماقة، 2022، 29) (2022 - **تأخير في مواعيد توزيع الرواتب**: شهد توزيع رواتب الموظفين و المتقاعدين خلال المدة (2014-2022)، حالة من استمرار التأخير في مواعيد توزيع الرواتب وأن هذه الاستدامة في تأخير توزيع الرواتب أثرت بشكل سلبي على الوضع المعاشي لشريحة الموظفين، خاصة الدرجات الدنيا الذين يستلمون رواتباً لا تكاد تسد رمق عوائلهم، و على سبيل المثال توزيع راتب الشهر (1) لسنة 2019 تم في الشهر (4) من نفس السنة، توزيع راتب الشهر (1) لسنة 2020 تم في الشهر (5) في سنة 2020.

3- **الاستقطاع الكلي (100%) للراتب و عدم استرجاعه**: لم تصرف حكومة إقليم كردستان العراق رواتب الموظفين للأشهر الاربعة الأخيرة لسنة 2015 أي (9، 10، 11، 12)، كما لم يصرف رواتب الموظفين نهائياً لشهر كانون الاول من سنة 2017. ولم يتم صرف الرواتب بالكامل لستة اشهر هي (الشهر 4 و 5 و 6 و 7 و 8 و 11 و 12) في سنة 2020. اما خلال المدة (2015-2021) فحدث حالات من

استقطاع الرواتب كاملة من قبل حكومة إقليم كردستان لمدة تقدر بـ (12) شهرا و بنسبة استقطاع بلغت 100%. (سماقة، 31، 2022)

4- استقطاع نسبة 21% من الرواتب وعدم استرجاعها: تم صرف رواتب الشهرين (2 و 3) لسنة 2020 باستقطاع نسبة 21%. وتم صرف راتب الشهر (9) لنفس السنة باستقطاع نسبة 18% من الراتب الاجمالي، وفي سنة 2021 تم صرف الرواتب للأشهر (1 و 2 و 3 و 4 و 5 و 6) باستقطاع نسبة 21% من اجمالي الراتب، اي تم الصرف رواتب تسعة اشهر بنظام الاستقطاع بنسبة 21%، وصرف رواتب شهر واحد فقط بنسبة استقطاع 18% من اجمالي الراتب، ما يعني صرف رواتب (10) اشهر بالاستقطاع خلال السنتين (2020-2021). (سماقة، 29، 2022) ان استقطاع راتب الموظف الحكومي خارج ارادته و بنسبة كبيرة، قد أسهم في تخفيض القوة الشرائية للموظفين و أدى الى ارتفاع نسبة الموظفين الداخليين ضمن خط الفقر، من ثم تدهور نسبة تحقيق هدف القضاء على الفقر للتنمية المستدامة بين الموظفين في القطاع العام (البيانات غير المنشورة لوزارة المالية و الاقتصاد في حكومة اقليم كردستان - العراق).

5- إيقاف الترقية أو الترفيع الوظيفي وعدم تعويضها: تم ايقاف الترفيع الوظيفي لموظفي القطاع العام في اقليم كردستان-العراق منذ 2016/1/1، وايفاف العمل بقانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم 22 لسنة 2008، ومن الطبيعي ان يقود ذلك الى ارتفاع نسبة الموظفين الداخليين ضمن خط الفقر، من ثم تدهور نسبة تحقيق هدف القضاء على الفقر بين الموظفين يتبين بشكل واضح من ايقاف الترقية أو الترفيع الوظيفي.

6- تأخير رواتب التقاعدين وعدم تعويض هذا التأخير: في اقليم كردستان، هناك عدم انتظام في توزيع الرواتب التقاعدية وقد تأخرت رواتب 12 شهراً كاملاً و بنسبة 100% عن مواعده المحدد و لم تدفع، و أغفل تعويض التأخير و لم يعوض التوزيع الإل منتظم و لم تسترجع الرواتب المقطوعة لـ (12) شهراً كاملاً. (سماقة، 33، 2022)

7- العمل بقانون رقم 27 لسنة 2006 الملغى، وعدم العمل بقانون التقاعد الموحد الاتحادي رقم 9 لسنة 2014.

8- قرار البنك المركزي العراقي بتغيير سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي من 118 الف ديناراً الى 145 الف ديناراً مقابل 100 دولاراً.

9- ادى الوهم النقدي لدى الموظفين في القطاع العام الذي ظهر نتيجة ارتفاع معدلات التضخم النقدي في العراق الى تراجع هدف القضاء على الفقر بين موظفي القطاع العام .

10- تراجع النمو الاقتصادي في اقليم بنسبة 5%: بحسب التقرير المشترك لحكومة إقليم كردستان والبنك الدولي صدر في شباط فبراير عام 2015. (www.Krso.net)

11- دور الفساد المالي والإداري في تشوية اقتصاد الإقليم وزيادة نسبة الفقر: أسهم الفساد الإداري والمالي و هدر المال العام في حدوث نوع من النهب المنظم لثروات الإقليم، في ظل هيمنة الفاسدين على معظم الموارد الاقتصادية في الإقليم بدءاً من النفط و وصولاً لشركات استثمار العقارات وشركات والاتصالات والانترنت منذ عام 1991.

المحور الثاني: التحليل الإحصائي للعلاقة بين الادخار الإجباري و تحقيق هدف القضاء على الفقر للتنمية المستدامة بين موظفي القطاع العام:

يتناول هذا المحور التحليل الإحصائي لعينة من موظفي القطاع العام في إقليم كردستان - العراق، بشأن العلاقة بين الادخار الإجباري وتحقيق هدف القضاء على الفقر للتنمية المستدامة والتي بلغت (350) موظفا استرد منها (330) استمارة وكانت (314) استمارة منها صالحة للتحليل من خلال البرنامج الإحصائي الجاهز SPSS والبرنامج EasyFit، وتم استخدام الأدوات الإحصائية الآتية:

أولاً: متغيرات الاستبانة: تم قياس متغير الدراسة من (العلاقة بين الادخار الإجباري وتحقيق هدف القضاء على الفقر للتنمية المستدامة) من خلال استخدام المتغير الافتراضي الملخص بسبع فقرات، وبتطبيق مقياس ليكرت الثلاثي (غير موافق = 1، لا أدري = 2، موافق = 3).

ثانياً: اختبار الثبات الداخلي للاستبانة (الاتساق): من العناصر الأساسية لصلاحية الاعتماد على نتائج الاستبانة هي اختبارها من حيث معامل الثبات والتي تعني استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه (ثبات إجابات المبحوثين وعدم استخدام العشوائية في اختيار الإجابة)، أي أنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة. وعلى هذا الأساس تم استخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alfa) الذي يأخذ قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في الإجابات على فقرات الاستبانة فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر أو أقل من (0.60)، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام تكون قيمة المعامل مساوياً لواحد. وعلى العموم يكون هناك ثبات إذا كانت قيمة المعامل أكبر من (0.60). والجدول (1) يوضح قيمة معامل كرونباخ ألفا لمتغير الدراسة.

الجدول (1): اختبار كرونباخ ألفا لقياس ثبات الاستبانة

فقرات الاستبانة	معامل كرونباخ ألفا	عدد الفقرات
متغير الدراسة	0.805	7

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي الجاهز SPSS والبرنامج EasyFit
يوضح الجدول (1) أن معامل الثبات كرونباخ ألفا لكل فقرات الاستبانة لأداة القياس يتمتع بدرجة عالية جداً من الثبات لأنها كانت تساوي 80.5%. علماً أن الحد الأدنى المقبول للقياس هو أكبر من 60% وبالتالي يعني هنالك اتساق داخلي لأسئلة الاستبانة بشكل عام.

ثالثاً: اختبار توزيع البيانات: يمكن التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من خلال استخدام اختبار (Kolmogorov-Smirnov Test) واختبار كاي-تربيع التي على أساسها سيتم تحديد الاختبار الملائم لفرضيات البحث، أي اختبار الفرضية الآتية:

فرضية العدم: بيانات الاستبانة تتبع التوزيع الطبيعي. الفرضية البديلة: بيانات الاستبانة لا تتبع التوزيع الطبيعي. تم استخدام البرنامج الإحصائي الجاهز (EasyFit) لاختبار الفرضية أعلاه تحت مستوى معنوية (0.05) وتلخيص أهم نتائج الاختبار من خلال الجدول (2):

الجدول (2): اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الاستبانة

Chi-Squared			K.S.		
قيمة p	القيمة الجدولية	الإحصاءة	قيمة p	القيمة الجدولية	الإحصاءة
0.000	12.592	73.35	0.000	0.0766	0.2788

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي الجاهز SPSS والبرنامج EasyFit

الجدول (2) يبين أن اختبار (K.S.) يدعم فرضية أن بيانات متغير الدراسة لا يتبع التوزيع الطبيعي لأن قيم إحصاءات الاختبار كانت تساوي (0.2788) وهي أكبر من قيمتها الجدولية التي تساوي (0.0766) وهذا ما يؤكد قيمة p - التي كانت تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، أيضاً اختبار كاي- تربيع يبين أن بيانات متغير الدراسة لا يتبع التوزيع الطبيعي لأن قيم إحصاءات الاختبار كانت تساوي (73.35) وهي أكبر من قيمتها الجدولية التي تساوي (12.592) وهذا ما يؤكد قيمة p - التي تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، لذلك يمكن استخدام الطرائق اللامعلمية لاختبار الفرضيات المتعلقة بمتغير الدراسة.

رابعاً: الوصف الإحصائي للخصائص الشخصية للمبحوثين: يمكن تمثيل الخصائص الشخصية للمبحوثين الذين شملهم الاستطلاع من خلال الجدول (3):

الجدول (3): التوزيع التكراري للخصائص الشخصية للمبحوثين

الخاصية	الفئات	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	190	60.5%
	أنثى	124	39.5%
الوزارة	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	39	12.4%
	وزارة التربية	62	19.7%
	وزارة الصحة	6	1.9%
	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	22	7%
	وزارة البلدية والسياحة	17	5.4%
	وزارة المالية والاقتصاد	36	11.5%
	وزارة الكهرباء	25	8%
	وزارة الاعمار والاسكان	32	10.2%
	وزارة التجارة والصناعة	2	0.6%
	وزارة الزراعة	2	0.6%
	وزارة التخطيط	24	7.6%
	وزارة الشهداء والانفال	20	6.4%
	وزارة الاوقاف والشؤون الدينية	25	8%
	وزارة الثقافة	2	0.6%
التحصيل العلمي	أمرى	2	0.6%
	الإبتدائية	6	1.9%
	المتوسطة	11	3.5%
	الإعدادية	21	6.7%
	دبلوم	55	17.5%
	بكالوريوس	172	54.8%
	دبلوم عال	4	1.3%
	ماجستير	32	10.2%
	دكتوراه	11	3.5%
الدرجة الوظيفية	1	18	5.7%
	2	35	11.1%
	3	25	8%
	4	34	10.8%
	5	50	15.9%
	6	57	18.2%
	7	63	20.1%
	8	23	7.3%
	9	6	1.9%
	10	3	1%
المجموع		314	100

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS والبرنامج EasyFit

من خلال الجدول (3) نلاحظ أن هناك اختلاف لخاصية نوع الجنس حيث كانت النسبة الكبرى من المبحوثين من نصيب الذكور والتي بلغت 60.5% مقابل نسبة الإناث التي بلغت 39.5%، خاصية الوزارة التي يعمل فيها الموظف كانت النسبة الكبرى للمبحوثين من نصيب وزارة التربية، حيث بلغت 19.7% وتليها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتي بلغت 12.4% ثم كانت وزارة المالية والاقتصاد بنسبة 11.5% في حين كانت بقية الوزارات بنسب متفاوتة وأقل من النسب السابقة. و خاصية التحصيل العلمي كانت النسبة الكبرى من المبحوثين من حيث المؤهل العلمي للحاصلين على شهادة (بكالوريوس) حيث بلغت 54.8% تليها فئة المؤهل العلمي من حاملي شهادة (دبلوم) التي بلغت 17.5% ثم فئة (ماجستير) بنسبة 10.2% في حين كانت بقية الفئات الأخرى بنسب متفاوتة وأقل من النسب السابقة. و خاصية الدرجة الوظيفية كانت النسبة الكبرى من المبحوثين هم من الدرجة السابعة حيث بلغت 20.1% تليها الدرجة الوظيفية السادسة التي بلغت 18.2% ثم الدرجة الوظيفية الخامسة بنسبة 15.9% في حين كانت بقية الدرجات الوظيفية بنسب متفاوتة وأقل من النسب السابقة.

خامساً: الوصف الإحصائي لمتغيرات الإستبانة: تضمنت الاستبانة المتغير الافتراضي (العلاقة بين الادخار الإجباري وتحقيق هدف القضاء على الفقر للتنمية المستدامة) والذي يتضمن (7) فقرات تم الإجابة عليها من قبل المبحوثين ولخصت حسب تسلسل مستوى الاتفاق (المتوسط) ونسبة الاتفاق في الجدول (4):

الجدول (4): الإحصاء الوصفي لفقرات المتغير الافتراضي

ت	الفقرات	الوسط	نسبة الاتفاق	الانحراف المعياري
X7	فتح حساب مصرفي للموظفين و تحديد الرصيد ونسبة الراتب المدخر و المستقطع و تحديد نسبة الربح للادخار الاجباري.	2.95	98.32	.295
X1	اكثرية الموظفين ليست لديهم القدرة الادخارية لانه في حال مقارنة راتبهم الشهري مقارنة بالمستوى العام لأسعار السوق فانها لا يكفي أدنى مستوى الاستهلاك	2.84	94.66	.520
X2	إن الادخار يتجاوز إرادة ورغبة معظم الموظفين ، و لا يريدون الادخار لانه لا توجد ضمانات ولا يوجد قانون يفرض أو يلزم الحكومة لاستعادة هذه المدخرات	2.82	93.99	.532
X6	الادخار الاجباري والاستقطاع الاجباري من رواتب الموظفين و المتقاعدين هو العنف الاقتصادي	2.76	91.99	.596
X3	أن استمرار تأخير توزيع رواتب الموظفين و المتقاعدين ، أثر بشكل سلبي على الوضع المعاشي لشريحة الموظفين خاصة الدرجات الأدنى الذين يستلمون رواتباً تكاد لاتسد رمق عوائلهم	2.67	88.99	.683
X5	الادخار الاجباري وتأخير توزيع رواتب الموظفين والمتقاعدين أدى الى زيادة الفقر بين الموظفين والمتقاعدين وتراجع هدف القضاء على الفقر، ويعرض حياة الموظفين والمتقاعدين إلى مخاطر التجويع.	2.66	88.66	.635
X4	الادخار الاجباري وتأخير توزيع رواتب أدى الى تقليل القدرة الشرائية لدى الموظفين والمتقاعدين	2.56	85.32	.735
	المتوسط	2.7514	91.70	0.5709

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي الجاهز SPSS والبرنامج EasyFit

الجدول (4) يبين أن المتوسط العام للمتغير الافتراضي (العلاقة بين الادخار الإجباري وتحقيق هدف القضاء على الفقر للتنمية المستدامة) بلغ (2.7514) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (2) بمقدار

(0.7514) مما يدل على اتفاق العينة المبحوثة مع اختيار (أتفق) وبنسبة اتفاق بلغت 91.7% وانحراف معياري محدود بلغ (0.5709) يدل على تقارب آراء العينة المبحوثة وعدم تشتتها حول فقرات قياس المتغير الافتراضي. وحصل السؤال السابع "فتح حساب مصرفي للموظفين وتحديد الرصيد ونسبة الراتب المدخر والمستقطع وتحديد نسبة الربح للادخار الاجباري" على أكبر متوسط بلغ (2.95) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (2) بمقدار (0.95) مع نسبة اتفاق بلغت 98.32% وانحراف معياري بلغ (0.295)، يليه السؤال الأول "أكثريّة الموظفين ليست لديهم القدرة الادخارية لأنه في حال مقارنة راتبهم الشهري مقارنة بالمستوى العام لأسعار السوق فإنها لا يكفي أدنى مستوى الاستهلاك" بمتوسط بلغ (2.84) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (2) بمقدار (0.84) مع نسبة اتفاق بلغ 94.66% وانحراف معياري بلغ (0.520) في حين كان السؤال الرابع "الادخار الاجباري وتأخير توزيع الرواتب أدى الى تقليل القدرة الشرائية لدى الموظفين والمتقاعدين" في المرتبة الأخيرة بمتوسط بلغ (2.56) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (2) بمقدار (0.56) مع نسبة اتفاق بلغت 85.32% وانحراف معياري بمقدار (0.735)، بينما كانت بقية الفقرات بمتوسطات ونسب اتفاق متفاوتة تتراوح بينهما.

سادساً: فرضية الدراسة: تناولت الإستبانة اختبار الفرضية الآتية:

فرضية العدم: ان هدف القضاء على الفقر للتنمية المستدامة بين موظفي القطاع العام لم يتراجع نتيجة الادخار الإجباري

الفرضية البديلة: ان هدف القضاء على الفقر للتنمية المستدامة بين موظفي القطاع العام تراجع نتيجة الادخار الإجباري. سيتم هنا اختبار مقارنة الوسيط (بدلاً من الوسط الحسابي لأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي كما في الجدول 2) للإجابات على المتغير الافتراضي حول العلاقة بين الادخار الإجباري وتحقيق هدف القضاء على الفقر للتنمية المستدامة بين موظفي القطاع العام مع الوسيط الافتراضي لمقياس ليكرت الثلاثي الذي يساوي (2) وذلك اعتماداً على اختبار ويلكوكسون اللامعلمي (One-Sample Wilcoxon Signed Rank Test) ولخصت النتائج في الجدول الآتي:

الجدول رقم (5): اختبار ويلكوكسون حول وسيط إجابات المتغير الافتراضي

قيمة وسيط الاختبار = 2							
الوسط الحسابي	الوسيط	فرق الوسيطين	الخطأ المعياري	t المعيارية	t الجدولية	قيمة p	النتيجة
2.7514	3.00	1.00	1529.21	14.972	1.96	0.000	معنوي

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي الجاهز SPSS والبرنامج EasyFit

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن متوسط إجابات الاتفاق مع فرضية وجود اتفاق حول فقرات المتغير الافتراضي (العلاقة بين الادخار الإجباري وتحقيق هدف القضاء على الفقر للتنمية المستدامة بين موظفي القطاع العام) بلغت (2.7514)، وقيمة وسيط الاتفاق يساوي (3) وهي أكبر من وسيط ليكرت الثلاثي بمقدار (1.00) مع خطأ معياري مقداره (1529.21)، في حين كانت قيمة p تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) كما كانت قيمة t المعيارية تساوي (14.972) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (1.96) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود اتفاق حول العلاقة بين الادخار الإجباري وتحقيق هدف القضاء على الفقر للتنمية المستدامة بين

موظفي القطاع العام حسب آراء العينة المبحوثة والتي تم اختبارها وإمكانية تعميم نتائجها على المجتمع ككل.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات: بناءً على نتائج البحث، تم التوصل الى: التحقق من إثبات واختبار صحة الفرضية: أن الادخار الاجباري له تأثير واضح وسلب في هدف القضاء على الفقر للتنمية المستدامة بين موظفي القطاع العام في اقليم كردستان- العراق. فقد تبين من نتائج الاستبيان وجود اتفاق حول فقرات المتغير الافتراضي (العلاقة بين الادخار الإجباري وتحقيق هدف القضاء على الفقر للتنمية المستدامة بين موظفي القطاع العام) بلغ (2.7514)، وقيمة وسيط الاتفاق يساوي (3) وهي أكبر من وسيط ليكرت الثلاثي بمقدار (1.00) مع خطأ معياري مقداره (1529.21)، في حين كانت قيمة-p تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) كما كانت قيمة-t المعيارية تساوي (14.972) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (1.96) مما يعني قبول فرضية البحث حسب آراء العينة المبحوثة والتي تم اختبارها وإمكانية تعميم نتائجها على الموظفين ككل.

التوصيات

من اجل تقليص الفقر بين موظفي القطاع العام ينبغي على حكومة الاقليم العمل من اجل وصول و بناء الاستدامة المالية financial sustainability للإقليم، من خلال إدارة مستدامة sustainable management لاقتصاد الإقليم، لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتحقيق هدف القضاء على الفقر للتنمية المستدامة بين موظفي القطاع العام ومن اجل حل مشاكل صرف رواتب الموظفين في القطاع العام من خلال ما يلي:

- 1- ينبغي التوقف عن خصم استقطاعات مبالغ الادخار الاجباري من راتب موظفي القطاع العام وعدم تأخير توزيع الرواتب.
- 2- في حالة استمرار برنامج الادخار الاجباري يجب اللجوء الى فتح حساب مصرفي للموظفين وتحديد الرصيد ونسبة الراتب المدخر والمستقطع وتحديد نسبة الفائدة على المبالغ المدخرة بشكل اجباري.
- 3- طلب قروض من الحكومة الاتحادية لمواجهة مشاكل رواتب الموظفين في القطاع العام.
- 4- استخدام الاحتياطي من العملة الصعبة المتوفرة في خزانة الإقليم لمواجهة مشاكل تأخير و ادخار رواتب موظفي القطاع العام.
- 5- أيقاف استقطاع رواتب الموظفين واعادة النظر بسلم الرواتب والأجور، والعمل على جعلهما متوافقة مع ارتفاع و انخفاض معدلات الأسعار.
- 6- أيقاف سياسة التقشف المالي التي يدفع ثمنها موظفي القطاع العام.
- 7- يجب تدخل البرلمان في مراقبة ومتابعة مصير المبالغ المستقطعة، فضلا عن التدخل في عملية تنظيم الرواتب المدخرة على شكل قروض في ذمة الحكومة، لضمان مأسسة برنامج الادخار الحكومي و أصفاء الطابع القانوني على عملية الاستقطاع و ضمان حقوق الموظفين.
- 8- اعلان خارطة طريق توضح اليات استعادة المبالغ المستقطعة على شكل ادخار اجباري الى الموظفين من حيث الوقت والمبلغ او اقساط استرجاع القرض، وتحديد فوائد هذه القروض.

المصادر

اولا: المصادر باللغة العربية:

- 1- الادريسي، عبدالسلام ياسين، التحليل الاقتصادي الكلي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، الطبعة الاولى 1986.
- 2- أهداف التنمية المستدامة، 17 هدف لتحويل عالمناء، مؤتمر قمة الامم المتحدة للتنمية، 25-27 ايلول / سبتمبر 2015.
- 3- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، القاهرة، مؤسسة الأهرام للطباعة والنشر، 1990.
- بول.أ. سامويلسون، ويليام د. نوردهاوس، ترجمة هشام عبدالله، الاقتصاد، الطبعة الاولى، عمان الاردن، 2001.
- 4- جمعية الأمم المتحدة للبيئة، تنفيذ جدول الأعمال 2030-23-27 مايو/أيار 2016 نيروبي - كينيا.
- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، اللجنة الفنية لسياسات التخفيف من الفقر في العراق، النتائج العامة لقياس الفقر في العراق 2013، بغداد، 2013.
- 5- حكومة اقليم كردستان العراق، وزارة التخطيط، هيئة احصاء اقليم كردستان، بيانات غير منشورة.
- 6- حكومة اقليم كردستان العراق، وزارة المالية والاقتصاد، بيانات غير منشورة، 2014.
- حكومة اقليم كردستان العراق، وزارة المالية والاقتصاد، بيانات غير منشورة، 2014 و 2021.
- 7- خضير، باسل عباس: الادخار الاختياري او الاجباري بدلا من تخفيض رواتب الموظفين في 2014/12/9 (www.Kitabat.info)
- 8- سماقة يي، ايوب انور، فلسفة العلاقة بين الادخار والعنف الاقتصادي المستدام- اقليم كردستان - العراق أنموذج (دراسة نظرية فلسفية). المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العشرون، العدد الثالث والسبعون، شهر حزيران، سنة 2022.
- 9- سهو، نزهان محمد، أثار الازمة المالية العالمية على الادخار، مجلة الكوت للعلوم الادارية و الاقتصادية، جامعة واسط، العدد 22، السنة 2016.
- 10- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989.
- 11- المعاضيدي، رقيب رافع و، سعيد، عبدالسلام لفته، تحليل سلم رواتب العاملين في القطاع العام فنيا، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية جامعة بغداد، المجلد 26، العدد 124، السنة 2020
- من موقع حكومة اقليم كردستان-العراق في يوم 2016/2/3 (www.Krso.net)
- 12- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، كتاب مرجعي، التربية من أجل التنمية المستدامة، للمعلمين، 2014.
- 13- هاشم ،حنان عبد الخضر ، و راضي ، مها علاوي. سبل مواجهة الفقر وأثرها في تعزيز التنمية المستدامة في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية، السنة الثامنة- العدد الخامس والعشرون، ص 168.

ثانيا: المصادر باللغة الكوردية:

- 1- حكومه تي ههريمي كوردستان، وهزاره تي پلان دانان، دهسته ي ئاماري ههريمي كوردستان، www.Krso.net
- 2- حكومه تي ههريمي كوردستان، وهزاره تي پلان دانان، دهسته ي ئاماري ههريمي كوردستان، مهزنده ي ژماره ي كريجي له ههريمي كوردستان بو سالاني 2013-2016.
- 3- سماقهي ، ئه يوب ئه نوهر، بنه ماکاني زانستي ئابووري، دار اربيل ، ههولير، ضائي دةية م، 2019.
- 3- سماقهي ، ئه يوب ئه نوهر، دهرياز مصطفى محمود، بيرهات خليل عبدالله، ريواس زوراب، دلفين صابر حسين، هنا لازم على، شيكر دنة وه ي رولي داهاتوي بانك له ئاشه كهوتي موهضة ي فەرمانبه راندا (ههريمي كوردستاني عيراق وهك نموونه)، طوظاري زانكو بو زانسته مروضاية تيبه كان، زانكو سة لاهه ددين – ههولير، بهرطي 2، ذماره (6) سالي 2017.
- 4- سماقهي، ئه يوب ئه نوهر، ذماره ي مەرچار، كوردستاني نوي، ذماره، روي 2020/6/23.

المصادر باللغة الانكليزية:

- 1-United Nation The Sustainable Development Goals Report 2022
<https://unstats.un.org/sdgs/report/2022/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2022.pdf>
- 2-United Nations Transforming Our World, The 2030 Agenda For Sustainable Development ،
<https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/21252030%20Agenda%20for%20Sustainable%20Development%20web.pdf>
- 3-Sustainable Development Goals 17 Goals Transform Our World, FAO Regional Offic For Asia and Pacific, 2015. <https://www.fao.org/3/CA3121EN/ca3121en.pdf>

م / استثمار الاستبانة



جامعة صلاح الدين - اربيل

كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

تحية طيبة:

نحن بصدد انجاز البحث العلمي الموسومة (تحليل العلاقة بين الادخار الإجباري و تحقيق هدف القضاء على الفقر للتنمية المستدامة في اقليم كردستان- العراق (موظفي قطاع العام أنموذج)، أن اراءكم التي سوف تقدمها بخصوص كل فقرة عن اسئلة الاستبانة سيكون له الدور الكبير في انجاز البحث العلمي بكفاءة والوصول الى نتائج علمية بدقة اكثر، علما ان البيانات المقدمة ستستخدم فقط لاغراض البحث العلمي ، راجين لكم النجاح و التوفيق.

... مع فائق الاحترام و التقدير .

المحور الاول: المعلومات الاولية:

ملاحظة: يرجى وضع علامة (✓) في المكان المناسب:

اولا:- معلومات عامة:

- 1- الجنس:- ذكر ☐ انثى ☐
- 2- الموظف في وزارة:-
- 3- التحصيل العلمي:- 1- ابي 2- الابتدائية 3- ثانوية 4- الاعدادية 5- دبلوم 6- بكالوريوس
- 7- دبلوم عالي 8- ماجستير 9- دكتوراه
- 4- الدرجة الوظيفية: 1 - 2 - 3 - 4 - 5 - 6 - 7 - 8 - 9 - 10

المحور الثاني: اسباب تراجع هدف القضاء على الفقر للتنمية المستدامة بين موظفي قطاع العام

ت	البيان	موافق	لا ادري	غير موافق
1	اكثرية الموظفين ليست لديهم القدرة الادخارية لأنه في حال مقارنة راتبهم الشهري مقارنة بالمستوى العام لأسعار السوق فأنها لا يكفي أدنى مستوى الاستهلاك.			
2	إن الادخار يتجاوز إرادة ورغبة معظم الموظفين، ولا يريدون الادخار لأنه لا توجد ضمانات ولا يوجد قانون يفرض أو يلزم الحكومة لاستعادة هذه المدخرات.			
3	أن استمرار تأخير توزيع رواتب الموظفين و المتقاعدين، أثر بشكل سلبي على الوضع المعاشي لشريحة الموظفين خاصة الدرجات الأدنى الذين يستلمون رواتبا تكاد لا تسد رمق عوائلهم			
4	الادخار الاجباري وتأخير توزيع رواتب أدى الى تقليل القدرة الشرائية لدى الموظفين والمتقاعدين			
5	الادخار الاجباري وتأخير توزيع رواتب الموظفين والمتقاعدين أدى الى زيادة الفقر بين الموظفين والمتقاعدين وتراجع هدف القضاء على الفقر، ويعرض حياة الناس الى مخاطر التجويع.			
6	الادخار الاجباري والاستقطاع الاجباري من رواتب الموظفين و المتقاعدين هو العنف الاقتصادي.			
7	فتح حساب مصرفي للموظفين و تحديد الرصيد ونسبة الراتب المدخر و المستقطع و تحديد نسبة الربح للادخار الاجباري.			